دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا

عبد الله ولد سيد أحمد فال

أستاذ اقتصاد بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون –موريتانيا

Abdou77v@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2026/05/08 تاريخ القبول: 2026/06/23 تاريخ النشر: 2026/07/31

ملخص:

يتناول المقال دور الزكاة باعتبارها أداة مالية واجتماعية فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في موريتانيا. فالزكاة لا تقتصر على كونها فريضة دينية، بل تمثل نظاماً لإعادة توزيع الدخل والثروة، حيث تُحوَّل الموارد من الفئات الغنية إلى الفئات المحتاجة، مما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للفقراء، وبالتالي تنشيط الطلب والإنتاج داخل الاقتصاد. كما تشجع الزكاة على الاستثمار وتحد من اكتناز الأموال، إذ تدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيف أموالهم في مشاريع منتجة. ويمكن توجيه أموال الزكاة نحو تمويل المشاريع الصغيرة، ودعم التعليم والصحة، وتحسين رأس المال البشري، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ويركز المقال كذلك على أهمية وجود نظم مؤسسية حديثة لإدارة الزكاة، تقوم على الشفافية والكفاءة والرقمنة وقواعد البيانات الدقيقة، حتى تتحول الزكاة من مساعدات استهلاكية مؤقتة إلى أداة تنموية مستدامة. وفي هذا السياق، يمثل إنشاء بيت الزكاة الموريتاني خطوة مهمة لتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها وفق أسس عادلة وفعالة. ويمكن لهذه المؤسسة أن تسهم في مكافحة الفقر، ودعم الفئات الهشة، وتمويل المشاريع المدرة للدخل، وتقوية روح التكافل الاجتماعي. غير أن نجاحها يتطلب تعزيز ثقة المواطنين، وتحسين الإدارة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية، ونشر الوعي بأهمية الزكاة المؤسسية في خدمة التنمية الوطنية.

كلمات مفتاحية: الزكاة ؛ التنمية الاقتصادية ؛ التنمية الاجتماعية ؛ بيت الزكاة

Résumé :

L'article analyse le rôle de la zakat comme instrument économique et social capable de contribuer au développement, notamment en Mauritanie. La zakat ne constitue pas seulement une obligation religieuse, mais aussi un mécanisme

de redistribution des revenus et des richesses. Elle permet de transférer une partie des ressources des catégories aisées vers les populations défavorisées, réduisant ainsi les inégalités sociales et renforçant le pouvoir d'achat des ménages pauvres. Cela stimule la consommation, la production et l'activité économique. En outre, la zakat encourage l'investissement productif et limite la thésaurisation, en incitant les détenteurs de capitaux à orienter leurs ressources vers des projets rentables. Elle peut également financer les petites entreprises, l'éducation, la santé et le capital humain, ce qui favorise la croissance économique durable.

L'étude souligne aussi l'importance d'un cadre institutionnel moderne pour gérer efficacement les fonds de la zakat, fondé sur la transparence, la bonne gouvernance, la digitalisation et des bases de données fiables. Dans cette perspective, la création de la Maison de la Zakat mauritanienne représente une étape importante vers une gestion organisée et efficace de cette ressource. Cette institution peut jouer un rôle essentiel dans la lutte contre la pauvreté, la protection des groupes vulnérables, le financement d'activités génératrices de revenus et le renforcement de la solidarité sociale. Toutefois, sa réussite dépend de la confiance des citoyens, de l'amélioration de la gestion administrative, de la coopération avec les institutions publiques et les associations, ainsi que de la sensibilisation à l'importance de la zakat comme levier du développement national.

1. مقدمة :

تُعدّ الزكاة أحد أهم الأدوات المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تجمع بين البعد التعبدي والبعد التنموي، بما يجعلها آلية فريدة لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فهي ليست مجرد فريضة دينية ذات طابع فردي، بل تمثل نظامًا مؤسسيًا لإعادة توزيع الدخل والثروة، يسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، خاصة تلك المتعلقة بالفقر والبطالة وعدم تكافؤ الفرص.

من منظور اقتصادي، يمكن النظر إلى الزكاة كأداة مالية ذات تأثير مزدوج على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد. فمن جهة، تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود عبر تحويل جزء من دخول وثروات الأغنياء إليهم، مما يعزز الطلب الكلي ويحفز طرق دمج نظام الزكاة ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة لتحقيق تكامل مع أدوات المالية العامة

يُعدّ دمج الزكاة ضمن إطار السياسات الاقتصادية الحديثة أحد التحديات الجوهرية التي تواجه الاقتصادات ذات المرجعية الإسلامية، حيث يتطلب هذا الدمج تحقيق توازن دقيق بين

الخصوصية الشرعية للزكاة ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية والإدارة الحديثة للمالية العامة. فالزكاة، بوصفها أداة مالية إلزامية ذات أهداف اجتماعية وتنموية، يمكن أن تسهم بفعالية في دعم السياسات الاقتصادية إذا ما أُدمجت ضمن منظومة متكاملة تراعي مبادئ الحوكمة والشفافية والتخطيط الاستراتيجي.

وبما أن الزكاة أداة ذات أبعاد دينية واقتصادية واجتماعية، فإننا سنعالج في هذا المقال الإشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى يمكن للزكاة، باعتبارها أداة مالية في الاقتصاد الإسلامي، أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل التحديات المؤسسية والاقتصادية التي تواجه تطبيقها في الواقع المعاصر في موريتانيا؟

الأسئلة الفرعية:

ما هي الآليات الاقتصادية التي من خلالها تؤثر الزكاة في توزيع الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي؟

كيف تساهم الزكاة في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية؟

ما مدى كفاءة النظم المؤسسية الحالية في إدارة أموال الزكاة وتوجيهها نحو أهداف تنموية الوطنية ؟

ما هي التحديات التي تعيق تفعيل دور الزكاة كأداة للتنمية المستدامة في موريتانيا ؟

هل يمكن دمج نظام الزكاة ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة لتحقيق تكامل مع أدوات المالية العامة؟

الفرضيات المقترحة:

تساهم الزكاة في تحسين توزيع الدخل وتقليل الفوارق الاجتماعية إذا ما أُديرت بكفاءة وشفافية.

ضعف الأطر المؤسسية يحدّ من فعالية الزكاة في تحقيق أهدافها التنموية.

يمكن للزكاة أن تكون أداة داعمة للنمو الاقتصادي إذا تم توجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي بدلًا من الاستهلاك فقط.

الأهمية العلمية للإشكالية: تكمن أهمية هذه الإشكالية في سعيها لربط الجانب النظري للزكاة بتطبيقاتها العملية في موريتانيا ، وتحليل قدرتها على مواجهة التحديات التنموية الراهنة، مما يسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية الإسلامية وتقديم بدائل عملية للسياسات الاقتصادية التقليدية.

أولا: الآليات الاقتصادية التي من خلالها تؤثر الزكاة في توزيع الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي

تُعدّ الزكاة من أبرز الأدوات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لما لها من دور مركزي في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فهي تمثل آلية إلزامية لإعادة توزيع الدخل، وفي الوقت ذاته أداة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو فالزكاة تؤثر في توزيع الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات المتداخلة، تشمل إعادة توزيع الثروة، وتحفيز الطلب الكلي، وتشجيع الاستثمار، وتمكين الفئات الهشة، وتحسين رأس المال البشري. وتكمن فعالية هذه الآليات في مدى كفاءة إدارة الزكاة ضمن إطار مؤسسي قائم على الشفافية والحوكمة وعليه، فإن تفعيل دور الزكاة لا يقتصر على الالتزام الديني، بل يمثل خيارًا استراتيجيًا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة [1].

ويمكن تحليل تأثير الزكاة من خلال مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تعمل بشكل متكامل على المستويين الجزئي والكلي.

1- آلية إعادة توزيع الدخل والثروة

تتمثل الوظيفة الأساسية للزكاة في نقل جزء من الثروة من الفئات ذات الدخل المرتفع إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، وفقًا لمصارف محددة. وتؤدي هذه العملية إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق قدر أعلى من العدالة التوزيعية. فمن الناحية الاقتصادية، يعيد هذا التحويل ، تخصيص الموارد نحو فئات لديها ميل حدي أعلى للاستهلاك، مما يزيد من حجم الإنفاق في الاقتصاد [2].

و تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الفقراء يميلون إلى إنفاق نسبة أكبر من دخولهم مقارنة بالأغنياء، الذين يحتفظون بجزء أكبر من دخولهم في صورة مدخرات. وبالتالي، فإن تحويل الدخل عبر الزكاة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستويات الإنتاج والتشغيل. كما أن هذا التوزيع الدوري والمستمر يسهم في الحد من تركز الثروة، الذي يُعد أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي [3].

2- تحفيز الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي

من خلال إعادة توزيع الدخل، تساهم الزكاة في تنشيط الطلب الكلي في الاقتصاد. فالفئات المستفيدة من الزكاة توجه معظم دخولها نحو الاستهلاك الأساسي (كالغذاء، السكن، الصحة ، والتعليم)، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب، مما يخلق دورة اقتصادية إيجابية تشمل زيادة الاستثمار والتشغيل.

كما أن هذا الأثر يتعزز في الاقتصادات التي تعاني من ضعف الطلب، حيث يمكن للزكاة أن تعمل كأداة شبه تلقائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر دعم القوة الشرائية للفئات الهشة. ومن ثم، فإن الزكاة تؤدي وظيفة مشابهة للسياسات المالية التوسعية، ولكن في إطار مؤسسي مستمر.

3- تشجيع الاستثمار ومنع الاكتناز

أن الاحتفاظ بالأموال دون استثمارها يؤدي إلى تآكلها بمرور الوقت وتلعب الزكاة دور المشجع للاستثمار و الكابح للاكتناز، حيث تحفّز الأفراد على توظيف أموالهم في مشاريع إنتاجية أو استثمارات مربحة .

فمن الناحية الاقتصادية، يُعد هذا الحافز عاملاً مهمًا في زيادة معدل دوران رأس المال، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. فكلما زاد الاستثمار، ارتفعت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أن توجيه الأموال نحو الاستثمار يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليل معدلات البطالة [4]

4- دعم المشروعات الصغيرة وتمكين الفئات الهشة

يمكن توجيه أموال الزكاة، خاصة في إطار مؤسسي فعال، نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو دعم الفئات القادرة على العمل من خلال برامج التمكين الاقتصادي. ويمثل ذلك تحولًا من نمط الإعانة الاستهلاكية إلى نمط التنمية الإنتاجية.

هذا التوجه يعزز من قدرة الأفراد على الاعتماد على الذات، ويحولهم من مستهلكين إلى منتجين، مما يرفع من مستوى الإنتاجية في الاقتصاد. كما أن دعم المشروعات الصغيرة يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وهو ما يعزز الاستدامة الاقتصادية [5]

هذا و يمكن اعتبار الزكاة جزءًا من منظومة الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، حيث توفر شبكة أمان اقتصادي للفئات الهشة، خاصة في ظل غياب أو ضعف أنظمة الرعاية الاجتماعية الحديثة في بعض الدول. وإذا ما أُديرت الزكاة بشكل مؤسسي وفعّال، من خلال هيئات متخصصة تعتمد على الحوكمة والشفافية، فإنها يمكن أن تتحول إلى مورد مالي مهم يدعم جهود التنمية المستدامة، سواء عبر تمويل المشاريع الصغيرة أو دعم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة [6]

5- تقليل معدلات الفقر وتحسين رأس المال البشري

تؤدي الزكاة دورًا مباشرًا في الحد من الفقر، من خلال توفير حد أدنى من الدخل للفئات المحتاجة. إلا أن أثرها لا يقتصر على ذلك، بل يمتد إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، مثل الصحة

والتعليم. فعندما يتمكن الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية، يصبحون أكثر قدرة على الاستثمار في تعليمهم وصحتهم.

و تلعب الزكاة دورًا محوريًا في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية. فهي تستهدف فئات محددة من المجتمع (مثل الفقراء والمساكين والغارمين)، ما يجعلها أداة مباشرة للحد من الفقر وتحقيق حد أدنى من الكفاية المعيشية. كما تساهم في تقوية الروابط الاجتماعية عبر ترسيخ قيم التكافل والتضامن، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار المجتمعي ويحد من الظواهر السلبية المرتبطة بالفقر، مثل الجريمة والتهميش.

ويُعد تحسين رأس المال البشري أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورفع كفاءة الاقتصاد ككل. وبالتالي، فإن الزكاة تساهم بشكل غير مباشر في تعزيز النمو من خلال تطوير الموارد البشرية.

6- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

تسهم الزكاة في تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوت الاقتصادي، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كما أنها تعمل على تقليل الاعتماد على القروض أو المساعدات الخارجية، من خلال توفير مورد مالي داخلي يمكن توجيهه نحو التنمية [7].

كما تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل التقلبات الناتجة عن تركز الثروة، حيث تعمل على إعادة توزيع الموارد بشكل دوري ومنتظم، كما أنها تحدّ من ظاهرة الفقر المزمن، التي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام النمو الاقتصادي، إذ إن تمكين الفئات الفقيرة اقتصاديًا يزيد من إنتاجيتها ويعزز مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فإن انتظام تحصيل الزكاة وتوزيعها يخلق نوعًا من الاستقرار في تدفقات الدخل داخل الاقتصاد، مما يساعد في تقليل التقلبات الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تشهد أزمات أو ركودًا.

7- التكامل مع السياسات الاقتصادية العامة

يمكن للزكاة أن تعمل بشكل تكاملي مع أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، لتحقيق أهداف التنمية. فعند إدماج الزكاة ضمن إطار مؤسسي حديث، يمكن توجيهها نحو أولويات تنموية محددة، مثل البنية التحتية أو دعم القطاعات الإنتاجية.

كما أن التنسيق بين الزكاة والسياسات الاقتصادية الأخرى يعزز من كفاءة استخدام الموارد، ويمنع الازدواجية أو الهدر. وفي هذا السياق، يمكن للزكاة أن تشكل جزءًا من نظام شامل للحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية [8]

ثانيا: النظم المؤسسية الفعّالة في إدارة أموال الزكاة وتوجيهها نحو أهداف تنموية

إن تحقيق الأثر التنموي المنشود من الزكاة لا يتوقف على حجم الموارد المحصلة فحسب، بل يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة النظم المؤسسية التي تتولى إدارتها وتوجيهها. فغياب الأطر التنظيمية الفعّالة قد يحوّل الزكاة إلى مجرد تحويلات استهلاكية محدودة الأثر، في حين أن إدارتها ضمن منظومة مؤسسية متكاملة يمكن أن يجعلها أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

1- مفهوم النظم المؤسسية للزكاة وأهميتها

تشير النظم المؤسسية للزكاة إلى مجموعة القوانين والتشريعات والهيئات والهياكل التنظيمية التي تُعنى بجمع أموال الزكاة وتوزيعها وفق ضوابط شرعية واقتصادية. وتشمل هذه النظم آليات الحصر والتقييم، وطرق التحصيل، ونظم التوزيع، بالإضافة إلى أدوات الرقابة والمتابعة.

تكمن أهمية هذه النظم في قدرتها على ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة في التوزيع. كما أنها تسهم في توسيع القاعدة الزكوية من خلال رفع مستوى الامتثال الطوعي، عبر بناء الثقة بين دافعي الزكاة والمؤسسات القائمة عليها [9]

2- خصائص النظم المؤسسية الفعّالة للزكاة

لكي تكون إدارة الزكاة فعّالة وقادرة على تحقيق أهداف تنموية، ينبغي أن تتسم النظم المؤسسية بعدة خصائص أساسية:

❖ **الكفاءة والفعالية:**

تعني الكفاءة تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد المتاحة بأقل تكلفة، بينما تشير الفعالية إلى مدى تحقيق الأهداف المرجوة. ويتطلب ذلك وجود كوادر بشرية مؤهلة، ونظم إدارية حديثة، واستخدام التكنولوجيا في عمليات التحصيل والتوزيع.

❖ **الشفافية والمساءلة:**

تتطلب الإدارة الرشيدة للزكاة وجود نظم واضحة للإفصاح عن الإيرادات والمصروفات، مع إخضاعها لرقابة داخلية وخارجية. فالشفافية تعزز ثقة المجتمع، وتحدّ من الفساد وسوء استخدام الموارد.

❖ **الاستهداف الدقيق:**

يعتمد نجاح الزكاة في تحقيق أهدافها على دقة تحديد الفئات المستحقة. ويتطلب ذلك بناء قواعد بيانات شاملة للفقراء والمحتاجين، واستخدام مؤشرات علمية لقياس مستويات الفقر والهشاشة [10].

❖ **الاستدامة:**

ينبغي أن تسعى مؤسسات الزكاة إلى تحقيق أثر مستدام، من خلال الانتقال من الإعانات المؤقتة إلى برامج التمكين الاقتصادي، مثل دعم المشاريع الصغيرة والتدريب المهني.

❖ **التكامل المؤسسي:**

يتطلب تعظيم أثر الزكاة التنموي التنسيق مع مؤسسات الدولة الأخرى، مثل وزارات المالية والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، بما يضمن تكامل الجهود وتجنب الازدواجية.

3- آليات إدارة أموال الزكاة في إطار مؤسسي

تشمل إدارة الزكاة ضمن إطار مؤسسي مجموعة من الآليات المتكاملة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **آليات التحصيل:**

تتنوع طرق جمع الزكاة بين التحصيل الإلزامي عبر الدولة، والتحصيل الطوعي عبر هيئات مستقلة، وقد أثبتت التجارب أن استخدام الوسائل الرقمية (مثل التطبيقات الإلكترونية والتحويلات البنكية) يسهم في رفع كفاءة التحصيل وتقليل التكاليف [11].

- **آليات التخصيص والتوزيع:**

يتم توزيع أموال الزكاة وفق مصارف محددة، إلا أن الاجتهاد المؤسسي يسمح بتوجيه هذه الموارد نحو برامج تنموية، مثل تمويل المشاريع الإنتاجية، أو دعم التعليم والصحة، بما يحقق أثرًا طويل الأجل [12].

- **التخطيط الاستراتيجي:**

يتطلب تعظيم أثر الزكاة وجود خطط استراتيجية تحدد الأولويات التنموية، وتربط بين الموارد المتاحة والأهداف المرجوة. ويشمل ذلك وضع مؤشرات أداء لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

- **المتابعة والتقييم:**

تُعدّ عملية التقييم المستمر ضرورية لقياس فعالية البرامج الممولة من الزكاة، وتحديد نقاط القوة والضعف. ويمكن استخدام أدوات حديثة، مثل تحليل البيانات، لتقييم الأثر وتحسين الأداء.

4- توجيه أموال الزكاة نحو أهداف تنموية

يتطلب توجيه الزكاة نحو التنمية تبني مقاربة تتجاوز الإغاثة إلى التمكين، من خلال:

- **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**حيث يمكن استخدام الزكاة كرأس مال أولي لتمكين الفقراء من إنشاء مشاريع مدرة للدخل.
- **الاستثمار في رأس المال البشري:** عبر تمويل التعليم والتدريب والرعاية الصحية، مما يعزز إنتاجية الأفراد على المدى الطويل.
- **دعم البنية التحتية الاجتماعية:** مثل بناء المدارس والمراكز الصحية في المناطق الفقيرة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة.
- **برامج الحماية الاجتماعية:** من خلال تقديم دعم نقدي أو عيني للفئات الأكثر هشاشة، خاصة في حالات الأزمات.

5- التحديات التي تواجه النظم المؤسسية للزكاة

رغم الإمكانات الكبيرة للزكاة، إلا أن هناك عدة تحديات تحدّ من فعاليتها، من أبرزها:

- ضعف الحوكمة في بعض المؤسسات.
- غياب قواعد بيانات دقيقة للفئات المستحقة.
- محدودية التنسيق بين الجهات المختلفة.
- التركيز على التوزيع الاستهلاكي بدلًا من الاستثمار التنموي.
- ضعف الوعي بأهمية الزكاة كمؤسسة اقتصادية.

6- متطلبات تطوير النظم المؤسسية للزكاة

لتعزيز دور الزكاة في التنمية، ينبغي العمل على:

- تحديث الأطر القانونية والتنظيمية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا في الإدارة.
- بناء قدرات العاملين في مؤسسات الزكاة.
- تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص.
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الزكاة ودورها التنموي.

ثالثا: الإطار المفاهيمي لدمج الزكاة في المالية العامة

إن دمج نظام الزكاة ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة يمثل فرصة حقيقية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن هذا الدمج يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية عميقة، وتنسيقًا فعالًا بين مختلف أدوات المالية العامة. وعليه، فإن الزكاة يمكن أن تتحول من أداة تقليدية لإعادة التوزيع إلى ركيزة أساسية في بناء نظام اقتصادي متكامل يجمع بين الكفاءة

والعدالة. في النشاط الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تساهم في تحفيز استثمار الأموال المعطلة، إذ إن فرض الزكاة على الأموال النامية يشجع أصحابها على توظيفها في أنشطة إنتاجية بدلًا من اكتنازها، تفاديًا لتآكلها بفعل الزكاة السنوية [13].

ويقوم مفهوم دمج الزكاة في السياسات الاقتصادية على اعتبارها موردًا ماليًا عامًا ذا طبيعة خاصة، مكملا وليس بديلا لأدوات المالية العامة التقليدية، مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، ويعني ذلك إدراج الزكاة ضمن الإطار الكلي للسياسة المالية، مع الحفاظ على استقلاليتها من حيث المصارف الشرعية والضوابط الفقهية [14].

ويفترض هذا الدمج وجود رؤية شمولية تعتبر الزكاة جزءًا من نظام إعادة توزيع الدخل، إلى جانب الضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية، كما يتطلب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الزكاة ووزارات الشؤون الإسلامية و المالية والاقتصاد ، بما يضمن توجيه الموارد نحو أولويات التنمية الوطنية [15].

1- التنسيق بين الزكاة والسياسة الضريبية

يُعدّ تحقيق التكامل بين الزكاة والضرائب أحد أهم أبعاد دمجها في السياسات الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة آليات:

- **تجنب الازدواج الضريبي:** ينبغي تصميم النظام الضريبي بحيث يأخذ في الاعتبار ما يدفعه الأفراد من زكاة، إما عبر خصمها من الوعاء الضريبي أو اعتبارها التزامًا موازيًا، بما يمنع تحميل المكلفين أعباء مالية مزدوجة.
- **تحقيق العدالة الأفقية والرأسية:** يمكن للزكاة أن تعزز العدالة الضريبية، من خلال استهدافها للثروات النامية، في حين تركز الضرائب على الدخول، ويؤدي هذا التكامل إلى توزيع أكثر عدالة للأعباء المالية.
- **توسيع القاعدة المالية للدولة:** من خلال إدماج الزكاة ضمن الإطار العام للإيرادات، يمكن تحسين كفاءة تعبئة الموارد، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الامتثال الضريبي.

2- إدماج الزكاة في سياسات الإنفاق العام

يمكن توجيه أموال الزكاة بما يتكامل مع سياسات الإنفاق الحكومي، خاصة في مجالات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ويتحقق ذلك عبر:

- **التكامل مع برامج الدعم الاجتماعي:** حيث يمكن استخدام الزكاة لتمويل برامج مكافحة الفقر، مثل التحويلات النقدية المشروطة، أو دعم السلع الأساسية، بما يخفف العبء عن الموازنة العامة.

- **تمويل الخدمات الأساسية:** يمكن توجيه جزء من أموال الزكاة نحو قطاعات التعليم والصحة، خاصة للفئات المستحقة، بما يعزز من جودة رأس المال البشري.
- **الاستجابة للأزمات:** تمثل الزكاة أداة مرنة يمكن استخدامها في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو الكوارث، من خلال توفير دعم سريع للفئات المتضررة.

3- إدماج الزكاة في التخطيط الاقتصادي الكلي

يتطلب دمج الزكاة ضمن السياسات الاقتصادية إدراجها في عمليات التخطيط الكلي، عبر:

- إدخال الزكاة في النماذج الاقتصادية: بحيث يتم احتساب أثرها على الطلب الكلي، والاستثمار، وتوزيع الدخل، ضمن نماذج الاقتصاد الكلي.
- تحديد دورها في تحقيق أهداف التنمية: مثل تقليل الفقر، وتحقيق النمو الشامل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- ربطها بأهداف التنمية المستدامة: حيث يمكن توجيه الزكاة نحو تحقيق أهداف محددة، مثل القضاء على الفقر، وتحسين التعليم، وتعزيز الصحة.

4- تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية

يُعدّ وجود إطار مؤسسي وتشريعي واضح شرطًا أساسيًا لدمج الزكاة في السياسات الاقتصادية، ويشمل ذلك :[16]

- سنّ تشريعات تنظم العلاقة بين الزكاة والمالية العامة: بما يحدد صلاحيات الجهات المختلفة، ويضمن التنسيق بينها.
- إنشاء هيئات مستقلة أو شبه مستقلة لإدارة الزكاة: تعمل وفق معايير مهنية، وتخضع لرقابة الدولة.
- تعزيز الحوكمة والشفافية: من خلال نشر التقارير الدورية، واعتماد معايير المحاسبة الحديثة.

5- استخدام التكنولوجيا المالية

تُعدّ التكنولوجيا المالية أداة مهمة لتعزيز كفاءة إدارة الزكاة ودمجها في السياسات الاقتصادية، من خلال:

- تحسين عمليات التحصيل: عبر التطبيقات الإلكترونية والدفع الرقمي.
- بناء قواعد بيانات دقيقة: للفئات المستحقة، باستخدام تقنيات تحليل البيانات.
- تعزيز الشفافية: من خلال تتبع تدفقات الأموال.
- تسهيل التنسيق المؤسسي: عبر منصات رقمية مشتركة.

6- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

يمكن تعزيز أثر الزكاة من خلال إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج التنموية، عبر:

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج التدريب والتأهيل.
- تقديم الخدمات الاجتماعية.

ويؤدي هذا التعاون إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتوسيع نطاق التأثير التنموي.

7- التحديات التي تواجه دمج الزكاة و متطلبات نجاحه

رغم الإمكانات الكبيرة، إلا أن هناك تحديات تواجه هذا الدمج، منها:

- التباين في الاجتهادات الفقهية حول بعض جوانب التطبيق [17].
- ضعف التنسيق بين المؤسسات.
- محدودية البيانات والإحصاءات.
- مقاومة التغيير المؤسسي.
- ضعف الوعي بدور الزكاة في السياسات الاقتصادية.

ولتحقيق تكامل فعّال بين الزكاة وأدوات المالية العامة، ينبغي:

- تبني رؤية استراتيجية واضحة.
- تطوير القدرات المؤسسية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- إشراك جميع الأطراف المعنية.

رابعا: دور بيت الزكاة الموريتاني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تُعدّ الزكاة من أهم مظاهر التكافل الاجتماعي في المجتمع الموريتاني، نظراً لكون موريتانيا دولة يغلب عليها الطابع الإسلامي، حيث يشكّل الدين الإسلامي مرجعية أساسية في حياة الأفراد والمؤسسات. ولذلك تحظى الزكاة بمكانة كبيرة، سواء من الناحية التعبدية أو من الناحية

الاجتماعية والاقتصادية، إذ ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتطهير المال وتحقيق التضامن بين أفراد المجتمع.

ويظهر واقع الزكاة في موريتانيا من خلال اعتماد الناس، منذ زمن طويل، على المبادرات الفردية والعائلية في إخراج الزكاة وتوزيعها، فكثير من الأسر الميسورة والتجار وأصحاب المواشي يخرجون زكاة أموالهم مباشرة للفقراء والمحتاجين، أو يسلّمونها للمعارف والأقارب المحتاجين، أو يوزعونها في الأحياء الفقيرة والقرى النائية. كما تنتشر زكاة الفطر بشكل واسع في شهر رمضان وقبيل عيد الفطر، حيث يحرص أغلب الناس على أدائها باعتبارها شعيرة دينية راسخة.

وتلعب البنية الاجتماعية التقليدية دوراً مهماً في هذا المجال، إذ يعتمد كثير من الناس على معرفة أوضاع الأسر المحتاجة من خلال الروابط القبلية والعائلية والجيرة، مما يجعل توزيع الزكاة في بعض الأحيان سريعاً ومباشراً. كما تسهم المحاظر والعلماء والأئمة في التوعية بأحكام الزكاة، والحث على أدائها في أوقاتها الشرعية، خاصة في المناسبات الدينية مثل رمضان وعيد الأضحى.

ومع ذلك، فإن واقع الزكاة في موريتانيا يواجه عدداً من التحديات، من أبرزها غياب التنظيم المؤسسي الشامل لفترات طويلة، حيث ظل جمع الزكاة وتوزيعها قائماً غالباً على الجهود الفردية، دون وجود قاعدة بيانات دقيقة للفقراء أو آليات حديثة للمتابعة والشفافية، كما أن بعض الناس يفتقرون إلى المعرفة الدقيقة بأحكام الزكاة، مثل كيفية حساب النصاب، وزكاة التجارة، وزكاة المدخرات المعاصرة، مما يؤدي أحياناً إلى التقصير أو الخطأ في الأداء.

ومن التحديات أيضاً محدودية الأثر التنموي للزكاة؛ لأن جزءاً كبيراً منها يوزَّع في صورة مساعدات استهلاكية آنية، كالغذاء والنقود، دون تحويلها إلى مشاريع صغيرة مدرّة للدخل يمكن أن تساعد الأسر الفقيرة على الخروج من دائرة الحاجة. كما أن اتساع رقعة الفقر والبطالة في بعض المناطق الريفية والهامشية يزيد من حجم الطلب على الزكاة ويجعل الموارد المتاحة غير كافية.

وفي السنوات الأخيرة، اتجهت الدولة إلى تنظيم هذا القطاع بصورة أكبر، حيث أعلنت الحكومة الموريتانية سنة 2022 إنشاء هيئة وطنية تُعنى بجمع الزكاة وتوزيعها، تحت اسم "بيت مال الزكاة الموريتاني"، بهدف تعزيز الشفافية والثقة، وضمان وصول الأموال إلى مستحقيها، وتحقيق الأهداف الدينية والاقتصادية لهذه الفريضة [18].

ويمكن أن يسهم تطوير الزكاة في موريتانيا في معالجة كثير من المشكلات الاجتماعية إذا تم تنظيمها بطريقة حديثة، من خلال الرقمنة، وإعداد قواعد بيانات للفئات المستحقة، وربط الزكاة بالمشاريع الإنتاجية، وزيادة التوعية الشرعية والمالية. فالزكاة ليست مجرد عبادة مالية، بل أداة فعالة لمحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن واقع الزكاة في موريتانيا يجمع بين قوة الالتزام الديني الشعبي، وبين الحاجة إلى مزيد من التنظيم المؤسسي والتحديث الإداري. وإذا أُحسن استثمارها، فإنها قادرة على أن تكون رافعة حقيقية للتنمية والتكافل في المجتمع الموريتاني.

1- مفهوم بيت الزكاة الموريتاني

بيت الزكاة الموريتاني هو مؤسسة وطنية أُنشئت من طرف الدولة الموريتانية للإشراف على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وفق الضوابط الشرعية. ويهدف هذا البيت إلى تحويل الزكاة من مبادرات فردية متفرقة إلى نظام مؤسسي فعال، يضمن العدالة في التحصيل، والكفاءة في التوزيع، والشفافية في الإدارة .[19]

وقد جاء إنشاء هذه المؤسسة استجابة للحاجة المتزايدة إلى تنظيم العمل الخيري والاجتماعي، خاصة في ظل انتشار الفقر والهشاشة الاجتماعية في بعض المناطق، وارتفاع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- أهمية بيت الزكاة الموريتاني

يُعدّ نظام الزكاة من أهم الأنظمة المالية والاجتماعية في الإسلام، لما له من أثر كبير في تحقيق التكافل الاجتماعي، وتقليص الفوارق بين الطبقات، والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد أدركت الدول الإسلامية المعاصرة أهمية تنظيم هذا المورد الشرعي داخل مؤسسات حديثة تضمن حسن جمعه وتوزيعه. وفي هذا السياق أنشأت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بيت الزكاة الموريتاني ليكون هيئة وطنية تتولى إدارة الزكاة بصورة منظمة وشفافة، بما يحقق مقاصد الشريعة ويخدم أهداف التنمية الوطنية.

3- دور بيت الزكاة في التنمية الاقتصادية

يلعب بيت الزكاة الموريتاني دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز ذلك من خلال عدة جوانب:

- **مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي:** يسهم بيت الزكاة في توفير الموارد المالية للفئات الفقيرة والمحتاجة، مما يساعد على تحسين ظروفها المعيشية، وتوفير الغذاء والكساء والعلاج والتعليم. وعندما تتحسن القدرة الشرائية للفقراء، ينعكس ذلك إيجابياً على حركة السوق والاقتصاد المحلي.
- **تمويل المشاريع الصغيرة :**من أهم الأدوار التنموية الحديثة للزكاة توجيه جزء من الأموال إلى تمويل مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، مثل التجارة البسيطة، وتربية المواشي، والحرف

اليدوية، والزراعة. وهذا التوجه يساعد الأسر الفقيرة على الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الإنتاج والاستقلال المالي.

- **تنشيط الدورة الاقتصادية** :عندما تُجمع أموال الزكاة من الأغنياء وتُعاد إلى الفقراء والمحتاجين، فإنها تُضخ من جديد في الأسواق عبر الاستهلاك والاستثمار الصغير، مما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، وزيادة الطلب على السلع والخدمات.
- **تقليل البطالة** :من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتمويل المبادرات الشبابية، يمكن لبيت الزكاة أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة، خصوصاً في الأوساط الريفية والشبابية، وهو ما يخفف من مشكلة البطالة والهجرة الداخلية.

4- دور بيت الزكاة في التنمية الاجتماعية

لا يقتصر أثر بيت الزكاة على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى أبعاد اجتماعية واسعة، من أهمها:

- **تعزيز التكافل الاجتماعي** : يُجسد بيت الزكاة مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع، حيث يشعر الغني بمسؤوليته تجاه الفقير، ويشعر المحتاج بأن المجتمع لم يتركه وحده. وهذا يعزز الروابط الاجتماعية ويقوي روح الأخوة والتعاون.
- **تقليص الفوارق الاجتماعية** :تؤدي الزكاة إلى إعادة توزيع جزء من الثروة داخل المجتمع، مما يقلل من التفاوت الكبير بين الطبقات، ويحد من مشاعر التهميش والإقصاء الاجتماعي.
- **دعم التعليم والصحة** :يمكن لبيت الزكاة أن يساهم في تسديد رسوم الطلاب الفقراء، وتوفير الأدوات المدرسية، ومنح المساعدات للمرضى المحتاجين، وتمويل بعض الخدمات الصحية الأساسية، مما يرفع من مستوى التنمية البشرية.
- **حماية الفئات الهشة** : يساعد بيت الزكاة الأرامل، والأيتام، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والأسر المتضررة من الكوارث والجفاف، وهو ما يخفف من الهشاشة الاجتماعية ويحقق الاستقرار الأسري.

5- التحديات التي تواجه بيت الزكاة الموريتاني

يُعدّ بيت الزكاة الموريتاني من المؤسسات الحديثة التي أُنشئت بهدف تنظيم فريضة الزكاة وجعلها أداة فعالة في محاربة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أهمية هذه الخطوة، فإن نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها يرتبط بقدرتها على تجاوز مجموعة من التحديات الواقعية

والإدارية والاجتماعية. وهذه التحديات قد تؤثر في حجم الموارد المحصلة، وفي كفاءة توزيعها، وفي ثقة المجتمع بها. ويمكن توضيح أهم هذه التحديات فيما يلي :[20]

- **ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الزكاة المؤسسية** :من أبرز التحديات التي تواجه بيت الزكاة الموريتاني أن جزءاً من المواطنين ما زال يفضّل إخراج الزكاة بصورة فردية مباشرة، وذلك بسبب العادات الاجتماعية المتوارثة، حيث اعتاد الناس منذ زمن طويل على تسليم الزكاة للأقارب أو الجيران أو الفقراء المعروفين لديهم. ويرى بعضهم أن التوزيع المباشر يحقق الاطمئنان الشخصي لوصول المال إلى مستحقه.
- كما أن بعض المزكّين لا يدركون الفرق بين الزكاة الفردية والزكاة المؤسسية، ولا يعلمون أن التنظيم الرسمي قد يحقق عدالة أكبر في التوزيع ويصل إلى فئات محتاجة لا يعرفها الأفراد. ولذلك فإن غياب التوعية الإعلامية والشرعية الكافية يُعدّ عائقاً أمام توسيع قاعدة المساهمين.
- **محدودية الثقة في المؤسسات العامة :إن** نجاح أي مؤسسة مالية أو اجتماعية يعتمد بدرجة كبيرة على ثقة المواطنين. فإذا شعر الناس بغياب الشفافية أو ضعف الرقابة، فإنهم يترددون في دفع أموالهم عبر القنوات الرسمية. ولهذا فإن بيت الزكاة بحاجة دائمة إلى بناء صورة قوية تقوم على النزاهة والوضوح.
- وتظهر هذه المسألة خصوصاً في المجتمعات التي تعوّدت على العمل الخيري الفردي، إذ يحتاج المواطن إلى ضمانات واضحة بأن أموال الزكاة ستُجمع وتُصرف وفق الأحكام الشرعية، وبعيداً عن أي تسيير غير منظم. ومن هنا تبرز أهمية التقارير السنوية، والإعلان عن الموارد والمصارف، وإخضاع المؤسسة للرقابة الشرعية والمالية.
- **صعوبة حصر المستحقين بدقة** :من أكبر التحديات العملية التي تواجه بيت الزكاة الموريتاني تحديد الفئات المستحقة للزكاة بدقة وعدالة، خاصة مع اتساع البلاد جغرافياً، وتنوع الأوضاع الاجتماعية بين المدن والقرى والمناطق النائية.
- فقد توجد أسر فقيرة غير مسجلة في أي قاعدة بيانات، أو أفراد يعيشون أوضاعاً صعبة دون أن يظهروا ذلك، بينما قد يستفيد آخرون رغم أن حاجتهم أقل. لذلك فإن غياب نظام معلومات اجتماعي شامل يمكن أن يؤدي إلى أخطاء في الاستهداف، كحرمان بعض المستحقين أو ازدواجية الاستفادة.
- ولهذا تحتاج المؤسسة إلى إنشاء قواعد بيانات محدثة، والتنسيق مع السلطات المحلية والبلديات والفاعلين الاجتماعيين للوصول إلى المحتاجين الحقيقيين.

- **محدودية الموارد مقارنة بحجم الحاجات** :رغم أهمية الزكاة كمورد مالي، فإن حجم الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية في بعض المناطق قد يجعل الاحتياجات أكبر من الموارد المحصلة، خاصة في المراحل الأولى من عمل المؤسسة.
- فإذا كانت حصيلة الزكاة محدودة، بينما عدد المحتاجين كبير، فقد يصعب تلبية جميع الطلبات أو تقديم مساعدات كافية تُحدث أثراً ملموساً. كما أن الأزمات الطارئة مثل الجفاف أو ارتفاع الأسعار أو الكوارث الطبيعية قد تزيد الضغط على موارد بيت الزكاة.
- ومن هنا يصبح من الضروري تحسين آليات التحصيل، وتشجيع رجال الأعمال وأصحاب الأموال على الالتزام، وتوسيع الوعاء الزكوي المشروع.
- **التحديات الإدارية والتقنية** :إن أي مؤسسة حديثة تحتاج إلى كفاءات بشرية مؤهلة، وأنظمة تسيير دقيقة، وتقنيات حديثة. وإذا لم تتوفر هذه العناصر، فقد تظهر مشكلات مثل البطء في معالجة الملفات، وضعف المتابعة، وتأخر صرف المساعدات.

كما أن التحول الرقمي أصبح ضرورة، إذ يحتاج بيت الزكاة إلى منصات إلكترونية للدفع، وتسجيل الطلبات، ومتابعة الحالات، وإصدار التقارير. وإذا تأخر اعتماد هذه الوسائل، فقد تفقد المؤسسة كثيراً من الفعالية والسرعة.

سادساً: التوفيق بين المساعدات الآنية والتنمية المستدامة

يواجه بيت الزكاة تحدياً مهماً يتمثل في كيفية الموازنة بين تقديم الإعانات العاجلة للفقراء، وبين استثمار جزء من الأموال في مشاريع تنموية طويلة الأمد.

فالمحتاج قد يكون بحاجة فورية إلى الغذاء أو العلاج أو السكن، لكن الاقتصار على المساعدات الاستهلاكية لا يخرج الأسر من دائرة الفقر. لذلك ينبغي الجمع بين الدعم المباشر وبرامج التمكين الاقتصادي، مثل تمويل المشاريع الصغيرة والتكوين المهني .[21]

6- سبل تعزيز دور بيت الزكاة الموريتاني

يُعدّ بيت الزكاة الموريتاني من المؤسسات الواعدة التي يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في محاربة الفقر، وتحقيق التكافل الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية، غير أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب تطوير آليات العمل، وتحديث وسائل الإدارة، وتعزيز الثقة المجتمعية، حتى تصبح الزكاة مورداً منظماً وفعالاً يخدم المجتمع بصورة أوسع، لذلك فإن زيادة فعالية بيت الزكاة الموريتاني تستدعي اعتماد مجموعة من الإجراءات العملية والإصلاحات المؤسسية التي تضمن حسن الجباية، وعدالة التوزيع، واستدامة الأثر التنموي.

استخدام الأنظمة الرقمية في الجباية والتوزيع :أصبحت الرقمنة اليوم من أهم وسائل تطوير المؤسسات المالية والاجتماعية، لما توفره من سرعة ودقة وشفافية، لذلك فإن اعتماد الأنظمة الرقمية داخل بيت الزكاة الموريتاني يمثل خطوة أساسية نحو تحسين الأداء.

حيث يمكن للمؤسسة إنشاء منصات إلكترونية وتطبيقات هاتفية تُمكّن المواطنين من دفع الزكاة بسهولة، سواء عبر التحويلات البنكية أو المحافظ الإلكترونية أو وسائل الدفع الحديثة من أجل تسهيل على المزكّين أداء واجبهم دون الحاجة إلى التنقل، كما يوسّع قاعدة المشاركين، خاصة بين الشباب ورجال الأعمال.

ومن جهة أخرى، تساعد الرقمنة في تسجيل المستفيدين، وإعداد ملفات دقيقة عن أوضاعهم الاجتماعية، وتحديد الأولويات وفق معايير واضحة، كما تمكّن من متابعة توزيع المساعدات والتأكد من وصولها إلى مستحقيها، وتقليل الأخطاء الإدارية أو التكرار في الاستفادة.

كذلك تسمح الأنظمة الرقمية بإصدار تقارير فورية حول حجم الموارد، وعدد المستفيدين، والمبالغ المصروفة، وهو ما يعزز الشفافية والثقة العامة. وفي المستقبل يمكن ربط هذه الأنظمة بقاعدة بيانات وطنية للحماية الاجتماعية لتوجيه الدعم بشكل أكثر دقة.

نشر الوعي الشرعي والإعلامي بأهمية الزكاة المؤسسية : نجاح بيت الزكاة لا يعتمد فقط على القوانين والإدارة، بل يحتاج أيضاً إلى اقتناع المجتمع بأهمية أداء الزكاة عبر المؤسسة الرسمية، فكثير من الناس ما زالوا يفضلون إخراج الزكاة بصورة فردية تقليدية، إما بدافع العادة أو لضعف المعرفة بدور الزكاة المؤسسية.

ولهذا ينبغي إطلاق حملات توعوية مستمرة تشرح للناس أن دفع الزكاة عبر بيت الزكاة لا يلغي الجانب الشرعي، بل يحقق مقاصد أوسع، مثل العدالة في التوزيع والوصول إلى الفئات المنسية، ويمكن الاستعانة بالعلماء والأئمة وخطباء الجمعة لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة، وفضل تنظيمها داخل مؤسسة موثوقة.

كما يجب توظيف وسائل الإعلام المختلفة، مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف ومنصات التواصل الاجتماعي، لنشر رسائل مبسطة حول أهمية الزكاة وأثرها في التنمية، ويمكن عرض قصص نجاح لأسر استفادت من برامج بيت الزكاة، لأن النماذج الواقعية تزيد ثقة الناس وتحفزهم على المشاركة.

توجيه جزء من الأموال للمشاريع الإنتاجية :من أهم سبل تعزيز دور بيت الزكاة الانتقال من المساعدات الاستهلاكية المؤقتة إلى الاستثمار الاجتماعي المنتج، فالمساعدات المباشرة، مثل توزيع الغذاء أو النقود، ضرورية في بعض الحالات، لكنها لا تكفي وحدها لمعالجة الفقر جذرياً.

لذلك ينبغي تخصيص جزء من أموال الزكاة لتمويل مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، مثل التجارة البسيطة، وتربية المواشي، والخياطة، والصناعات التقليدية، والزراعة الصغيرة، والنشاطات الخدمية. فهذا التوجه يساعد الأسر المحتاجة على الاعتماد على نفسها، ويحوّل المستفيد من متلقٍ للمساعدة إلى عنصر منتج في المجتمع.

كما يمكن للمؤسسة دعم الشباب العاطلين عن العمل من خلال برامج تمويل مصغرة أو توفير أدوات العمل الأساسية، مثل معدات الحرف أو وسائل الإنتاج، ويمكن ربط هذا التمويل بالتكوين المهني والإرشاد الإداري حتى تزداد فرص نجاح المشاريع.

إن الاستثمار الإنتاجي للزكاة يحقق أثراً طويل المدى، لأنه يخفف البطالة، ويزيد الدخل الأسري، وينشط الأسواق المحلية، ويقلل الحاجة المستمرة إلى الإعانات.

التنسيق مع القطاعات الحكومية والجمعيات الخيرية لا يمكن لأي مؤسسة أن تعمل وحدها بمعزل عن بقية الفاعلين الاجتماعيين، ولذلك فإن التنسيق بين بيت الزكاة والجهات الحكومية والجمعيات الخيرية يُعدّ ضرورة لتحقيق أفضل النتائج.

فالتعاون مع وزارات الشؤون الاسلامية و المالية و الشؤون الاجتماعية، و الاقتصاد والصحة، والتعليم، والتشغيل و وكالة التآزر، يسمح بتبادل المعلومات حول الأسر المحتاجة، وتحديد الأولويات التنموية في كل منطقة، كما يجنّب ازدواجية الجهود، بحيث لا تتلقى بعض الأسر مساعدات متعددة بينما تُحرم أسر أخرى.

أما التنسيق مع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، فيُفيد من خبرتها الميدانية وقربها من السكان، خاصة في المناطق الريفية والبعيدة، ويمكن لهذه الجمعيات أن تكون شريكاً في تنفيذ البرامج الاجتماعية، أو في إيصال المساعدات، أو في متابعة المشاريع الصغيرة.

كما أن الشراكة مع البلديات والسلطات المحلية تساعد في معرفة الواقع الاجتماعي لكل منطقة، وتحديد الحالات الأكثر حاجة، والاستجابة السريعة في حالات الطوارئ والكوارث.

إصدار تقارير دورية توضح الإيرادات والمصارف :تعتبر الثقة هي رأس مال لأي مؤسسة مالية أو خيرية، ولا تُبنى هذه الثقة إلا من خلال الشفافية والمساءلة، ولهذا فإن إصدار تقارير دورية يوضح فيها بيت الزكاة حجم الإيرادات، ومصادرها، وأوجه صرفها، يُعدّ من أهم وسائل تعزيز دوره.

وينبغي أن تتضمن هذه التقارير معلومات دقيقة حول الأموال المحصلة سنوياً، وعدد المزكّين، والفئات المستفيدة، والمبالغ المخصصة لكل برنامج، ونسبة المصاريف الإدارية، كما يُستحسن نشر هذه التقارير عبر الموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام حتى تكون متاحة للجميع.

وكلما شعر المواطن أن المؤسسة صادقة وواضحة في تسيير الأموال، زادت رغبته في دفع الزكاة من خلالها،كما أن الشفافية تقلل الشائعات، وتعزز الرقابة المجتمعية، وتدفع المؤسسة إلى تحسين أدائها باستمرار.

تكوين العاملين في مجالات الإدارة والمالية والعمل الاجتماعي :يرتكز نجاح بيت الزكاة على كفاءة موارده البشرية، لأن الإدارة الحديثة تحتاج إلى موظفين مؤهلين يجمعون بين المعرفة الشرعية والخبرة التقنية والإدارية.

ولهذا يجب تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجالات المحاسبة، وتسيير الموارد المالية، واستخدام البرامج الرقمية، وخدمة المستفيدين، وإدارة المشاريع الصغيرة ،كما ينبغي تكوين فرق مختصة في العمل الاجتماعي قادرة على دراسة الحالات الميدانية وتقييم الاحتياجات الحقيقية للأسر.

ومن المهم أيضاً توفير تأهيل شرعي للعاملين حتى يكونوا على دراية بأحكام الزكاة ومصارفها، مما يضمن سلامة القرارات واحترام الضوابط الإسلامية ، كما أن تحسين ظروف العمل وتحفيز الموظفين يرفع من مستوى الأداء والانضباط.

خاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن الزكاة تمثل أداة اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتجاوز كونها مجرد التزام ديني إلى كونها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة. ومن ثم، فإن دراسة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكتسب أهمية خاصة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها الاقتصادات المعاصرة، مثل اتساع فجوة الدخل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وعليه، فإن تفعيل دور الزكاة ضمن إطار مؤسسي حديث يمكن أن يسهم بشكل فعّال في تحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

ويتضح أن النظم المؤسسية الفعّالة تمثل حجر الزاوية في تحويل الزكاة من مجرد فريضة دينية إلى أداة تنموية استراتيجية. فكلما اتسمت هذه النظم بالكفاءة والشفافية والتكامل، زادت قدرتها على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام. وعليه، فإن تطوير إدارة الزكاة ضمن إطار مؤسسي حديث يُعدّ ضرورة ملحّة لمواجهة التحديات التنموية المعاصرة، وتحقيق تنمية شاملة قائمة على العدالة والتكافل.

ويمثل بيت الزكاة الموريتاني خطوة مهمة نحو استثمار فريضة الزكاة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو ليس مجرد مؤسسة لتوزيع المساعدات، بل يمكن أن يكون أداة استراتيجية لمحاربة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنشيط الاقتصاد الوطني، ودعم الفئات الهشة.

وإذا توفرت له الإدارة الرشيدة، والثقة المجتمعية، والتخطيط السليم، فإنه قادر على الإسهام الفعلي في بناء مجتمع أكثر توازناً وتضامناً وازدهاراً.

ويتضح أن بيت الزكاة الموريتاني يواجه تحديات متعددة تشمل الجوانب الاجتماعية والمالية والإدارية والتنظيمية. غير أن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية المؤسسة، بل تؤكد الحاجة إلى تطويرها باستمرار. فإذا تم تعزيز الثقة، وتحسين الشفافية، وإنشاء قواعد بيانات دقيقة، واعتماد الإدارة الحديثة، فإن بيت الزكاة يمكن أن يتحول إلى أداة قوية لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في موريتانيا.

إن تعزيز دور بيت الزكاة الموريتاني يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الإدارة الحديثة والالتزام الشرعي والبعد التنموي. فالرقمنة تسهّل الجباية والتوزيع، والتوعية تزيد الإقبال والثقة، والاستثمار الإنتاجي يحقق الاستقلال الاقتصادي للفقراء، والتنسيق المؤسسي يمنع تشتت الجهود، والشفافية تعزز المصداقية، والتكوين البشري يرفع الكفاءة. وإذا تم تطبيق هذه الإجراءات بصورة متكاملة، فإن بيت الزكاة الموريتاني سيكون قادراً على أداء دور كبير في محاربة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية المستدامة في موريتانيا.

قائمة المراجع

1. أبو زيد، عبد العظيم. اقتصاديات الزكاة ودورها في التنمية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.
2. الحفناوي، سامي. التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2019.
3. الكفراوي، محمود. التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2019.
4. منصور، خالد. الزكاة ومكافحة الفقر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
5. عبد الرحمن، ناصر. التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. الرياض: مكتبة الرشد، 2021
6. عبد الكريم. الاقتصاد الإسلامي والتنمية البشرية. عمّان: دار وائل، 2022.

7. شحاتة، حسين حسين. الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2015.
8. محمود، سعد الدين. إدارة أموال الزكاة في العصر الحديث. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2020.
9. البهي، أحمد محمد. الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الشروق، 2015.
10. عفيفي، حسن. الاقتصاد الإسلامي والتنمية. القاهرة: دار الجامعات المصرية، 2017.
11. عبد الحميد، محمود. النظم الزكوية المعاصرة. عمّان: دار المسيرة، 2020
12. شحاتة، حسين حسين. الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2015
13. لداودي، محمد صالح. العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي. الجزائر: دار هومة، 2018.
14. السالوس، علي أحمد. الاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة. الدوحة: دار الثقافة، 2014.
15. وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، موريتانيا. تقرير تنظيم الزكاة في موريتانيا. نواكشوط، 2022.
16. وزارة الاقتصاد الموريتانية. استراتيجية الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة. نواكشوط، 2023.
17. وكالة التآزر. التقرير السنوي لمحاربة الفقر والهشاشة. نواكشوط، 2023.

18- Arman, Md Yasir & Rafi, Akib Hasan. "Potential of Zakat in Eradicating Extreme Poverty in Bangladesh." Discover Sustainability, 2025

19-Hamadou, Issa & Jallow, Mamadou. "The Effect of Distributed Zakat on Sustainable Economic Development in Indonesia." EkBis Journal, 2024.

20- Banque Africaine de Développement - Mauritanie : Rapport Économique Annuel. Abidjan, 2023.

الهوامش

[1] - أبو زيد، عبد العظيم. اقتصاديات الزكاة ودورها في التنمية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018. ص 67

[2] - الحفناوي، سامي. التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2019. ص231

[3] - الكفراوي، محمود. التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2019. ص98

[4] - منصور، خالد. الزكاة ومكافحة الفقر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. ص54

[5] - عبد الرحمن، ناصر. التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. الرياض: مكتبة الرشد، 2021،ص83

[6] -، عبد الكريم. الاقتصاد الإسلامي والتنمية البشرية. عمّان: دار وائل، 2022. ص79

[7] - شحاتة، حسين حسين. الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2015. ص114

[8] - الكفراوي، محمود. التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص118

[9] - محمود، سعد الدين. إدارة أموال الزكاة في العصر الحديث. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2020. ص59

[10] -. البهي، أحمد محمد. الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الشروق، 2015.ص 89

[11] - عفيفي، حسن. الاقتصاد الإسلامي والتنمية. القاهرة: دار الجامعات المصرية، 2017. ص68

[12] - Arman, Md Yasir & Rafi, Akib Hasan. "Potential of Zakat in Eradicating Extreme Poverty in Bangladesh." Discover Sustainability, 2025 .P 94

[13] - لداودي، محمد صالح. العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي. الجزائر: دار هومة، 2018. ص 74

[14] - Hamadou, Issa & Jallow, Mamadou. "The Effect of Distributed Zakat on Sustainable Economic Development in Indonesia." EkBis Journal, 2024. P 67

[15] - عبد الحميد، محمود. النظم الزكوية المعاصرة. عمّان: دار المسيرة، 2020 . ص 48

[16] - شحاتة، حسين حسين. الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2015 . ص95

[17] - السالوس، علي أحمد. الاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة. الدوحة: دار الثقافة، 2014. ص 89

[18] .Banque Africaine de Développement -Mauritanie : Rapport Économique Annuel. Abidjan, 2023. P 22

[19] - وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، موريتانيا. تقرير تنظيم الزكاة في موريتانيا. نواكشوط، 2022. ص 22

[20] - وزارة الاقتصاد الموريتانية. استراتيجية الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة. نواكشوط، 2023.ص 17

[21] - وكالة التآزر. التقرير السنوي لمحاربة الفقر والهشاشة. نواكشوط، 2023. ص 21